مقدمـــة

تحرص الأمم في ظل هذا التطور الرهيب للعلم والتقنية على البحث اللغوي لأن اللسان أداة معبرة عن الفكر ورمز الحياة الاجتماعية المشتركة ومظهر النشاط الإنساني الذي يستعان به لصياغة انشغالاتها وترتيب مفهومها للوجود والكائنات فيه وتحقيق التواصل بين الأجيال وإنجاز العمران، ولا ريب في أن هذا الوجود المرتب ترتيبًا متقنًا يظل على الدوام موضع إعمال الفكر واعتماد العقل للبحث فيه واستقصاء خباياه واستجلاء مغالقه.

وإذا كانت الشعوب قد نحت منحى البحث المركز في لغاتها وكثفت نشاطاتها فيه للدراسة المعرفية والتعمق في العلوم والتجديد العلمي فإننا لحريون بذلك وأحق من غيرنا في خدمة لغة القرآن الكريم في هذا المستوى من الرقي الثقافي والاجتماعي والعلمي والتحول التقني الكبير.

إن هذا الخضم يوجب علينا أن نتدارس لغتنا دون إلغاء جهود السالفين الذين قدموا في البحث العلمي اللغوي رصيدًا لامعًا أفاد بحقائقه ونتائجه مستويات الدرس اللغوي: المعجمية والصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وذلك في حدود ما سمحت به ظروف حياتهم ومتطلباتها الفكرية . لقد كان لهم الفضل في أن يستنبطوا قوانين باهرة ويعرفوا أسرار بدت في عصرنا نظريات ذات فعالية في الدرس اللغوي المعاصر مثل نظرية العالم الأمريكي : (نوام تشومسكي - Noam Chomsky) في اللغة والتي تعد نقطة تحول عظيمة في علم اللسانيات المعاصرة ، تعرف بـ «النظرية التوليدية التحويلية أو البنى النحوية »،وهي ظهرت عام ١٩٥٧م وأحدثت ثورة في الدراسة اللغوية بأمريكا وبدرجة أضعف في أوروبا وغيرها،

وطرحت مفاهيم نظام القواعد وهي: " قدرة المرء على الاستعمال غير المحدود لوسائل محدودة " وركز فيها هذا العالم على الخصائص المشتركة في اللغات عوض التركيز على ما بينها من الفروق لأنه يهدف إلى النظرية اللغوية العامة ويهتم بالقدرة العقلية الكامنة وراء الكلام : (البنية العميقة)، :(البنية السطحية)... والصلة بينها وبين المظهر الخارجي الشكلي للكلام وقصد التفريق بين مستويي كفاءة الإنسان أو قدرته اللغوية وبين استخدامه الفعلي وأدائه لها وهذه الخلفية ثبت ارتباط فكرة منهجها "بنظرية النظم" عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في كتابه النقدي " دلائل الإعجاز" ويبدو تفريق تشومسكي بين المستويين السالفين في معرفة اللغة عند الإنسان غير بعيد أو هو يشبه لما ذهب إليه العالم ديسوسير حين فرق بين اللغة والكلام إذ اللغة ذات ملمح اجتماعي راسخ في الذهن مثل الكفاءة اللغوية التي قال بها تشومسكي السابقة على الكلام والثابتة في الذهن أيضًا ومثل ماهو الأداء اللغوي الفعلي شخصي لدى تشومسكي خاضع للمؤثرات الذاتية فإن الكلام عند ديسوسير منتج فردي كذلك.

إننا نقدر التبادل في العطاء الفكري وندرك التواصل العلمي والمعرفي بين الحضارات والشعوب والباحثين بخاصة حين تكون عن دراسة متثبتة وعن نظر وتمحيص يهدف إلى خدمة البحث اللغوي بعامة لأنها في النهاية تعمل على كشف جوانب القوانين اللغوية غير المستوفاة وتقوم بتدقيق آليات التواصل والتبليغ أكثر وترقى بها إلى مستوى الإنجاز الإبداعي الحضاري.

إن الجملة أصغر صورة لفظية للكلام المفيد التام وهي موضوع الدرس النحوي الذي يختص بدراسة أنواعها وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وذكر وحذف وإضمار وإظهار أو ما تؤديه من وظيفة في إطار العلاقة الإنسانية حين يكون الإسناد للإثبات أو النفي أو الاستفهام أو النهي، إنه يقصد تحديد معناها ودلالة كلماتها ونظمها ، وهي تركيب يحقق به المتكلم مع المخاطب في إطار المقام أو السياق

الاجتماعي التواصل والتبليغ ، ولا يخرج هذا التركيب عن كونه سلسلة صوتية تأتلف وتنتظم في نسق من المستويات :الصوتية والصرفية والنحوية مشكلة أداة الإنسان الهامة في تحقيق الغاية السالفة المساهمة في الإبداع والعمران .

لقد خصت الجملة بدراسات متعاقبة هامة ، تفاوتت في المنهج ، وتنوعت في الطرح، وتعددت النظريات ،وليست هذه النظريات بالضرورة هالة على أن هذا الطرف مصيب والآخر مخطئ بقدر ما هي تشير إلى توجه يحاول ويجتهد و يسعى ويقترب من كشف الحقائق العلمية وتوضيح القواعد الممكنة التي ترتبط بها ، وقد تتكامل جميعها و يتمم بعضها بعضًا في ضوء النظرية اللغوية بعامة.

وهكذا فالجملة جديرة بالبحث وبالتحليل وحرية بأن تدرك بنيتها وتعرف أسس تحليلهاوتفهم مناهج هذا التحليل.

وقد أردنا في غمرة هذا التوجه أن نقدم هذه الدراسة المرتبطة ببنية الجملة العربية في ضوء المنهج التوليدي التحويلي وذلك في إطار أصول اللغة العربية التي لا يقبل قياسها ما خالفه ، بيد أنه يستوعب الجديد ويحتوي كل مستحدث ومبدع وما كان مزكّى في نطاق المؤسسات العلمية المؤهلة كالمجامع اللغوية العربية لما يتوفر عليه من القدرات اللغوية الاشتقاقية . لقد جعلنا هذه الدراسة بعنوان :

(بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي)

ركزنا فيها على بنية الجملة في ضوء المنهج المذكور قاصدين بـ "البنية " التحليل والإعراب فوجهنا العناية إلى تحليل الجملة وإبراز أسس هذا التحليل عند العرب القدامى والمحدثين وبيان أسس ذلك في ضوء المنهج التوليدي التحويلي متبعين المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على الاستقراء النظري المشفوع بما يساعد على التبسيط والتوضيح وتقريب الفهم من الشواهد والأمثلة والرسوم المناسبة. وقد قسمنا الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة وتوطئة و تتلوهما خاتمة . تتضمن التوطئة بسط العناصر التالية :

- في تأليف الكلام .
- التعليق جوهر النظم.
- في الإعراب
- في معنى العامل .

الفصل الأول : نتناول فيه الأسس العامة لتحليل الجملة عند العرب مبرزين الخطوط العامة لتحليل الجملة العربية المبنية على : التعويل على المعنى ، والربط بين المعنى الصحيح و صحة الشكل ، مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة ، وتقدير الأصل في التركيب وندرس فيه تحليل الجملة عند العرب القدامى موضحين العناصر التي بنوا عليها طريقة تحليلهم المتمثلة في: التركيز على الكلمة المفردة والحديث على الجملة ، والتحليلين : الإسنادي والمجدول. ونعرض فيه طرق التحليل الحديثة : طريقة الخانات وطريقة المكونات المباشرة و طريقة المركب الجملي والمنهج التحليلي للمستويات اللغوية.

الفصل الثاني : نتناول فيه بالدراسة :

١- أسس المنهج التوليدي التحويلي.

٢- تعريف الجملة في ضوء المنهج التوليدي التحويلي.

٣- تحليل الجملة في ضوء المنهج التوليدي التحويلي وفق عناصر :

١- الترتيب .

٢- الزيادة .

٣- الحذف.

٤- الحركة الإعرابية.

٥- التنغيم.

عرفنا في العنصر الأول بالأسس التي قام عليها هذا المنهج وبينا أصوله اللغوية ورجعنا إلى الصلات التي تربط المنهج بآراء بلومفيلد - ت ١٩٤٩م) اللغوية

ومنهجه الوصفي الذي نقده العالم : نوام تشومسكي نقدًا عنيفًا إلى (هاريس - ت ١٩٢٢م) «sabbetai hariss Zeilig» الذي هو أحد أتباع مدرسة (ليونارد بلومفيلد -léonard Bloomfield) ومنهجها الوصفي الذي يبعد " المعنى" ويخرجه من مجال البحث اللغوي لأنه يصعب إخضاع المعنى للدراسة الوصفية التي تتعلق بالمستوى الشكلي من اللغة المنطوقة أو المكتوبة لا غير، بيد أن "هاريس "عدل فكرته ورأى عدم كفاية المنهج التوزيعي فسعى إلى مد نطاقها واقترح مفهومًا للتوزيع يسمح بربط الجمل بعضها ببعض وهو الذي أدى إلى لفظ التحويل الذي درسه "تشومسكي " وغيره لاحقًا وبهذا وقع تجاوز مجال الجملة إلى مجال آخر هو "تحليل الخطاب".

وهكذا عرض هاريس عام ١٩٥٢م فكرة استعمال الرموز في تحليل الجمل في مبانيها الصرفية وتحدث عن الجملة التوليدية وقوانين توليدها وقواعد ذلك وساعد هذا على تكامل الآراء لدى تلميذه " تشومسكي" الذي زادها توسيعًا ، فغطى بتوسيعه على أستاذه؛ فعرف بالنظرية التوليدية التحويلية وعرفت هي كذلك به وبينا مع ذلك الجانب الإنساني في النظرية : الإنسان صاحب اللغة – المتكلم السامع المثالي- والهدف معرفة القوانين الإنسانية التي تميزه بالقدرة على اللغة الأمر الذي جعل تشومسكي يرفض النحو الوصفي الذي ينحصر في الوقائع الشكلية للغة(لكنه رفض لا يرقى إلى الإلغاء). وقد وضحنا فكرة الأداء اللغوي التي تمثل ما ينطقه الإنسان فعلًا : البنية السطحية وأبرزنا مفهوم الكفاءة اللغوية الدالة على البنية العميقة للكلام وهما حجرا الزاوية للنظرية المذكورة وبينا " الفطرية اللغوية" عنده و" عالمية اللغة"

وأبرزنا في العنصر الثاني الخطوات التي اعتمدها المنهج في تحليل الجملة في إطار القاعدة النحوية المحددة والتركيب الجملي والنحو التحويلي الذي صار عنوان المنهج كله. وعطفنا على المراحل التي مرت بها النظرية وما لحق جوهرها من تغيير وإضافات في مرحلتها الأخيرة بخاصة مرحلة الألسنية النموذجية .

أما العنصر الثالث فبسطنا فيه تحليل الجملة العربية في ضوء المنهج المذكور وفق عناصر التحويل : الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم ، وعززناه بشواهد ورسوم موضحة.

ونظرًا لأهمية هذه النظرية رأينا من الفائدة أن نبسطها حاصرين معطياتها العلمية بما يزيد الفهم والاستيعاب والدراية بالمناهج الحديثة والنظر في الصلات التي تربطها بتراثنا اللغوي في إطار النظر المقارن.. وسيدرك الدارس في تثبت عن طريق هذه الآلية أن لا انفصام بين جوانب هذا التراث اللامع وما قد تطرحه بعض الآراء العلمية اللسانية في عصرنا الأمر الذي يحفزنا إلى الانطلاق منه وإعادة بعث حقائق تراثنا العلمية القابلة لنطرح الآن دون أن نقصى ما قد يفيده من التوجه اللغوي الحديث ومناهجه وطرائقه.. وهي لاشك إنجازات علمية معاصرة خاض فيها الخائضون كل حسب طاقته ومشربه وغائيته ، تجعلنا ننفع الدرس اللغوي ونخدم اللغة العربية بخاصة إذا مكنتنا من تحقيق معالم نظرية لسانية عربية تكون في مستوى هذه النظريات اللسانية المعاصرة ،تناظرها ،وتواصل بحث ما لم يعرض له السالفون أو لم يدققوه أو لم يحققوا بعض مسائله.. وبهذا نثرى الدرس اللغوي، وتفيد النظرية اللغوية بعامة وتواكب العصر، ونسجل تواجدنا البحثي العلمي اللغوي والثقافي في تواصل وتوازن .

القالة ، الجزائر في ٠٥ ماي ٢٠٠٩م

أ.د. السعيد شنوقة

توطئة

أ ـ في تأليف الكلام .

ب ـ التعليق جوهر النظم.

ج ـ في الإعراب .

د ـ في معنى العامل.

obeikandl.com

obeikandl.com

توطئـة

ليس المقصود بالإعراب المفهوم الضيق الذي يقابل "البناء" والذي يعرف بالأثر الظاهر أو المقدر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو كما قال الأشموني(ت٩٠٠هـ) :" ما جيء به لبيان مقتضى العامل(..) وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا.."[1] ، وإنما المقصود ذلك المدلول الواسع الذي يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة و متنوعة على القواعد النحوية أو قل ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما قد يساعد على ذلك و يكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة.

فالإعراب المقصود إنما هو تحديد نوع الكلمة ووظيفتها أو جميع الكلمات والمركبات في الجملة كأن نبين ما في الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ أو خبر أو

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ج١ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ؛ قال الأشموني : " بيان مقتضى العامل أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في آخرف والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" ثم قال :" ولكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيد و خرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين و سكون البناء و حرفه و حذفه و سكون الوقف والإدغام و التخفيف ثم إن فسر العامل بما فسره ابن الحاجب : وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب لزم الدور كما قاله اسم لأخذ الإعراب في تعريف العامل و أخذ العامل في تعريف الإعراب.

مفعول به وحال. وغيرها ثم بيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة، والمراد من التحليل في هذا هو تصوير مختلف الأبواب التي يتكلم بواسطتها الفكر وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى، وذلك لأن المعاني المعجمية للمفردات لا تؤدي إلى فهم جملة من الجمل بمفردها ما لم تأخذ بعين الاعتبار معطيات عديدة تسهم في التمكين من المعنى المراد كالقرائن المعنوية مثل قرينة الإسناد والتخصيص والتعدية وفيها الغائية والمعية والظرفية وغيرها.[1]

وقد رأينا من الأفيد التكلم بإيجاز في تأليف الكلام عند النحاة العرب القدامى وإبراز فكرة التعليق التي تعد جوهر النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) وتوضيح ظاهرة الإعراب والتعريف بنظرية العامل التي رأينا من الأنسب التعرض إليها قبل تناول الأسس العامة للتحليل النحوي لدى العرب القدامى وكذا طرق تحليلهم للجملة لنختم بتقديم طرق التحليل عند المحدثين.

أ. في تأليف الكلام :

عكف النحويون العرب كغيرهم من الباحثين على دراسة الكلام وتحليله وعرضوا لعناصره فتحدثوا عن الكلمة وعدّوها الوحدة الصغرى ذات الدلالة التي يتكون منها الكلام وقسموها إلى : اسم وفعل وحرف . قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الكلم : اسم وفعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[2] وذكر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أن الكلم جمع كلمة وهو تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة عند سيبويه وهي : الاسم و الفعل والحرف.[3]

وعرفوا الكلام بأنه "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه

---

(١) انظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص ٩٤ ، وما بعدها.

(٢) الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، ج١ ، ص ١٢.

(٣) الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (د.ت) ، ج١ ، ص ٢٥. ، انظر ابن الحاجب ، كتاب الأمالي النحوية ، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١ ، ص ٢٢، ٢٣ قطر ، ١٩٨٦ م ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

النحويون الجمل، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفى الدار أبوك وصه ، ومه ، ورويد، وحاء ، وعاء في الأصوات (...) فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[1] وبعبارة أخرى عرفوه بأنه ما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة أو ما تضمن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلي مقصود لذاته وأن أقل ما يتألف منه : اسمان : حمزة ذكي، أو فعل واسم : كبر عبد الرحيم وأكرمت سمية ، وهدفنا هنا إبراز العناصر التي يمكن أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه بناء على العلاقة التي يمكن أن تقوم بين عنصري الاسمين السالفين أو بين عنصري الفعل والاسم المذكورين من خلال العلاقة الإسنادية[2] التي تربط بينهما في إطار العلاقة بين المتكلم و المخاطب ضمن سياق ما وهذه العلاقة الإسنادية هى محور الكلام.

ولعل هذا يشير إلى المركبات التي لا تعد كلامًا مثل المركب الذي لا يصح من فعلين أو من حرفين أو من فعل وحرف أو من حرف واسم وذلك لأن علاقة الإسناد لا تتحقق فيها.[3]

وصور تأليف الكلام لدى بعض النحاة ست :"اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه."[4] ولدى البعض الآخر أكثر من ذلك "كأن يتألف أكثر مما سلف فأبقى

---

(١) م ن ، ج١ ، ص ١٧.

(٢) " الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين : مسند و مسند إليه لا بأكثر وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين " أهـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١ ، ص ٢٤.

وعرفه د. مهدي المخزومي :" الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه " ومثل له بإسناد اذهب إلى النسيم : هب النسيم : في النحو العربي ، نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٦ م، ص ٣١.

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١، ص ٢٣ ، ٢٤. وكذا د.محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية – منشأة المعارف ، الأسكندرية ١٩٨٨م ، ص ١١ ، عن حاشية يس على التصريح ص١ : ٢٢.

(٤) م ن ، ص ١٢.

سابعة وهي تألفه من اسم وجملة كزيد قام أبوه ، وثامنة وهي من صور الأقل وهي تألفه من حرف و اسم نحو : ألا ماء ، لأن (لا) التي للتمني لا خبر لها ، لا لفظًا ، ولا تقديرًا"[1] غير أن الذي سبق من تأليف صور الكلام ينحصر في حدود أنواع الفعل من حيث اللزوم و التعدي إلى مفعولين أو ثلاثة، والمبتدأ والخبر ولم يتناول المكملات باستثناء المفعول به، فعدت الصور داخلة فيها هو أقل صور التأليف ، يمكن أن تمتد الجملة أو الجمل مع ذلك إلى مكملات تجعلها أكثر طولًا كأن يكون الكلام ثلاثة أسماء مثل : العرب قوم كرماء أو يتكون من فعلين وأربعة أسماء[2] : يكاد العرب يتجاوزون خلافاتهم ، وإن رأى بعضهم امتداده إلى أكثر من ذلك بالإضافة فإنه ثقيل يمجّه الاستعمال العربي.

ولكن هل يمكن أن ينحصر الكلام في النماذج أو الصور التي ترصّ فيها الكلمات رصًّا إثر بعضها في النطق نحو قول بعضهم :" مفتاح باب حجرة نائب مدير مصنع نسيج غزل حرير دودة القز ضائع "[3] إن الواقع غير ذلك وإنما المعنى يكمن في مدى تعليق الكلمات بعضها ببعض من ناحية معانيها لا من خلال ذواتها ومن خلال مناسبتها للاستعمال المتناغم مع أساليب اللغة العربية ومطابقتها لصحتها في التركيب و فصاحتها في الإبانة ، وهو ما نحاول إيضاحه في العنصر التالي :

ب - التعليق جوهر النظم :

لا يقود حصر النماذج السالفة إلى إنتاج كلام مفيد برصها إثر بعضها البعض في النطق إلا إذا كان صحيحًا في النحو وفصيحًا في المعنى مطابقًا لمقتضى الحال أو

---

(١) م ن، ص ١٢.

(٢) الفعلان : يكاد – يتجاوز. الأسماء : العرب، واو الجماعة المتصل بالفعل – الخلاف، والضمير المضاف إليه.

(٣) انظر ، د. محمد إبراهيم عبادة ،الجملة العربية ، ص ١٢.

متسقًا مع مناسبة القول[1] ، لذا لا بد أن تتعلق المعاني في الكلمات بعضًا ببعض وتكون بعضها بسبب من بعض وبأن يكون التعليق بين معاني هذه الكلمات وليس بين الكلمات في ذواتها – كما سلف– و قد قال عبد القاهر الجرجاني في التعليق وهو يتحدث عن الفصاحة : " الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات وإنما تكون فيما إذا ضم بعضها إلى بعض (...) وأن التعليق يكون فيما بين معانيها لا فيما بين أنفسها ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعليقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتها لم نتصور؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين : "مؤتلف وهو الاسم مع الاسم، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل و الحرف مع الحرف"[2] ويمكن أن يكون هذا أدى ببعض النحاة إلى القول "إن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع "زَيْدٌ قَائِمٌ " بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام".[3]

ويوضح عبد القاهر مسألة التأليف والنظم قائلًا :" واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعًا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة و ذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له (...) و ثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيدًا فاعلًا ضربًا لعمر وفي وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا وهذا المعنى نقول : إنه كلام واحد."[4]

إن التعليق لدى عبد القاهر هو جوهر النظم ، يبدو ذلك في قوله :

---

(١) انظر، د.مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد و توجيه – دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م، ص ٢٢٦.

(٢) دلائل الإعجاز، (وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه)، السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨م، ص ٣٥٩ ، ص، ق، ر ، انظر د. محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ، ص ١٣.

(٣) ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، التوضيح ، مطبعة الراجحي ، ١٣١٢ هـ ، ج١ ، ص ٢٢ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٦ ، ٣١٧.

"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض والكلام ثلاث : اسم وفعل وحرف" ثم بين طرق التعليق بينها مشير إلى كونه :" لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما."[1] وهذا ما جعل التعليق عنده بعيدًا عما ذهب إليه بعض المحدثين مثل قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها تمام حسان وهي : قرائن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية التي لا تعرف في الكلام إلا بعد إدراك المعاني المعجمية أولًا لأنه يتعذر معرفة العلاقة الإسنادية بين (الجارُ)و (طَيِّبٌ) في الجملة: "الجَارُ طَيِّبٌ" سوى بدراية الدلالة المعجمية لعنصري الإسناد : الجار- طيب .[2] ثم ذكر عبد القاهر الجرجاني أحد عشر جانبًا لتعلق اسم باسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالًا منه أو تابعًا له أو توكيدًا أو عطف بيان أو بدلًا أو عطفًا بحرف أو مضافًا لثان أو الأقل عاملًا في الثاني عمل الفعل أو الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل مثل : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا.[3]

أما تعلق الاسم بالفعل فالمراد به أن يكون فاعلًا له أو مفعولًا يكون مصدرًا قد انتصب به كقولك : أنجز حمزةُ بحثًا؛ في المفعول به وأنجز بحثه إنجازًا؛ في المفعول المطلق المنتصب بالفعل ، ويأتي ظرفًا مفعولًا فيه للزمان وللمكان : صليت يوم الجمعة ووقفت خلف الإمام.ومفعولًا معه نحو : سرت والشاطئ، ومفعولًا لأجله كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.[4] أو يكون منزلًا من الفعل منزلة المفعول كخبر كان وأخواتها والحال والتمييز وكالاسم الذي ينصب على الاستثناء."[5]

---

(١) م ن ، ص : ق ، ر.

(٢) انظر د. أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٨٣ م ، ص ٨٣ ، ٨٤.

(٣) انظر ، دلائل الإعجاز ، مقدمة المؤلف : ص:ق،ر

(٤) النساء – أية ١٤٠.

(٥) انظر م ن ، ق، ر.

ويأتي تعلق الحرف بها على ثلاثة أنواع كالأول التوسط بين الفعل والاسم كتعدي الأفعال بحروف الجر نحو : مررت بعبد الرحيم أو الواو بمعنى (مع) كقوله عز وجل : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [1] فالواو أعانت الفعل على عمل النصب . قال سيبويه :" هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به (...) وذلك قولك: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، ولو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرَضَعها. إنما أردت : ما صنعت مع أبيك؟ ولو تركت الناقة مع فصيلها .. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك" ثم قال :"والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها" [2] . ولقد نسب الأثر الطارئ في أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أسماءً أم أفعالًا ويظهر هذا في قوله :" إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل وليس شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب." [3]

والواقع أن العوامل لديهم اعتباطية، إن قصدت فللتجوز، لذا نجد ابن جنى (ت ٢٩٢هـ) على الرغم من أنه خصص فصلًا للعلة على سمت النظر العقلي والتجرد الفلسفي يقول:" وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كَمَرَرْتَ ، وَلَيْتَ عَمْرًا قائمٌ. وبعضه

---

(١) يونس - من الآية ٧١

(٢) الكتاب ، ج١، ص ٢٩٧ :

قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) :" مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهي الواو يتقاربان فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، و جعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف كما فعلوه في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها." ثم أضاف بأن الزجاج خالف هذا فقال: " إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل ، كأنه قال : ما صنعت ولا بست أباك. وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول و بينهما الواو." الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٩٧ هامش ٢.

(٣) الكتاب ، ج١ ،ص ١٣.

يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول." ثم يقول :" أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح.[1]

وتختلف الواو التي للمعية عن حرف الجر الذي يعمل بنفسه ، ويأتي من هذا حكم (إلا) في الاستثناء ، قال الأشموني :" ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها (...) لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغي وجوبًا إن كان التفريغ محققًا نحو ما قام إلا زيدٌ و جوازًا إن كان مقدرًا نحو : ما قام أحدٌ إلا زيد فإنه في تقدير : ما قام إلا زيدٌ لأن (أحدٌ) مبدل منه، والبدل منه في حكم الطرح."[2]

الثاني : تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول كقولك : جاءني حمزةُ وعبدُ الرحيم ، ومررت بعبدِ الرحيم وعلى ، ورأيتُ حمزةَ وعبدَ الرحيم، وأكرمت سميةَ.

الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أنه في مثل "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ" و(لا) ليست لنفي الجنس، وإنما المعنى لنفي الكينونة في الدار عن الجنس. ومن ثمة فإننا عندما نستفهم : هل خرج زيد؟ لا نستفهم عن الخروج بمعناه المطلق ولكننا نستفهم عن الخروج من (زيد) أو واقعًا من (زيد)[3].

---

(١) الخصائص ،ج١،ص١٠٩ ، ص ١١٠ ، وانظر السعيد شنوقة ، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل ، المكتبة الأزهرية للتراث ،القاهرة ،٢٠٠٨م، ص ٧١..

(٢) شرح الأشموني ، ج١، ص ١٤٣.

(٣) انظر عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، مقدمة المؤلف: ش.

ويمكن القول نفسه في الجملة الشرطية التالية :

(إنْ يتّحد العربُ يُحْسَبُ لهم ألفُ حساب)

فنحن هنا لم نجعل الاتحاد في عمومه شرطًا وإنما الاتحاد من العرب، ولم يجعل الحسبان على الإطلاق أيضًا جزاءً للاتحاد لكنّه الحسبان الواقع من غيرهم.

والمحصّل مما ذكرناه لعبد القاهر الجرجاني : أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وبأنه لا بد من مسند ومسند إليه وينسحب هذا على كل حرف يدخل على جملة كما رأينا في (إنّ وأخواتها) ، ومثل (كأنّ) المشبهة التي تقتضي مشبهًا ومشبهًا به نحو : كأنَّ زيدٌ الأسدَ. ومثل (لو- لولا) هما يقتضيان جملتين تكون الثانية في كلتيهما جوابًا للأولى. ولا يكون الكلام في الأصل من حرف وفعل ولا من حرف واسم إلا في النداء كقولك : يا عبدَ الله! وقد حقق فيه القدامى بدءًا من سيبويه عن الخليل وعدوه كلامًا بتقدير فعل مضمر هو (أعني[1]- وأريد- وأدعو) وعدّوا حرف النداء : "يا" دليلًا على هذا الفعل المقدر وعلى قيام معناه في النفس.

بيد أن الأمر لا ينتهي عند قصد المتكلم في هذه العلاقات وإرادتها – وهي تمثل صلب المسألة- وإنما لا بد أن يلتزم المتكلم مع ذلك الإطار المتعارف عليه في واقع الاستعمال اللغوي بضوابط استعمالية شائعة الاعتماد لا تنافر القواعد ولا تعارض صحتها ولا تخالف الأساليب أو تضاد فصاحة معانيها وذلك كالترتيب بين عناصر الكلام التي ترسمها قوانين اللغة مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، والمطابقة وعدمها، والحذف والذكر، واستعمال الروابط من أدوات وضمائر .. وأن يضطلع مع هذا بتتبع ما يعين المتلقي على إدراك هذه العلاقات وفهمها بوضوح باعتبارها قرائن لفظية كالتنغيم وعلامات الإعراب وذلك حسب نظام اللغة وقوانينها .

---

(١) انظر الكتاب ، ج٢ ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، وكذا السيرافي ، الكتاب ، ج٢، ص ١٨٢ هامش ١.

ج - في الإعراب:

اهتم النحاة بالعلامات الإعرابية اهتمامًا فائقًا حتى سموا النحو علم الإعراب لأنهم رأوا هذه العلامات تساعد على فهم العلاقات والفصل بين المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية فجعلوا الإعراب منطلقًا للدرس النحوي ولعل هذا ما يلتمس من اللحون الواردة في الروايات المنسوبة لأبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)[١]

أو هؤلاء القوم الواردين لزياد بن أبيه [٢] أو فيما روى عن عمر بن الخطاب والتي اختصت كلها بضبط أواخر الكلمات وهو الإعراب، و لم تختص كلها بضبط أواخر الكلمات وهو الإعراب ، ولم تختص ببنية الكلمة أو بتصريفها أو بوضعها في البنية أو بوضعها بالنسبة للأجزاء الأخرى من الجملة أو وضعها من حيث تعريفها أو تنكيرها ، فترتب على ذلك أن صار (الإعراب) محور الدراسات النحوية[٣].وقد نص بعض النحاة أن الكلمات خارج التركيب لا توصف ببناء ولا بإعراب لأنها لا تستحق هذا الحكم إلا وهي في تركيب، فيكون وجودها وفق ما

---

(١) ملخص هذه الروايات بحسب إجماع العلماء :

أ- أن الإمام علي (رضي الله عنه) المؤسس الأول لعلم النحو المشتمل على فني الإعراب والتصريف.

ب - ذكر ابن سلام الجمحي (ت ١٣١ هـ) أن أبا الأسود الدؤلي أول من أسس العربية وفتح بابها.

ج- وحسب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) أن أبا الأسود الدؤلي أول من عمل كتابًا في النحو.

د- وحسب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ذكر أن أبا الأسود الدؤلي قال "بأنه تلقاه عن علي بن أبي طالب".

هـ- وحسب ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) أن الإمام عليًا وضع للناس ما يرجعون إليه و يعتمدون عليه (في رقعة) ثم قال لأبي الأسود بعد أن ألقى له الرقعة : (أنح هذا النحو) وبذلك سمي :"علم النحو".

و – ويؤكد القفطي (ت ٦٤٦ هـ) بأنه رأى في مصر بأيدي الوراقين جزءًا فيه من أبواب النحو يجمعون على أنها مقدمة لعلي بن أبي طالب التي أخذها منه أبو الأسود الدؤلي: انظر د. عصام نور الدين ، نشأة النحو العربي : بحث منشور في مجلة : دراسات عربية ، العدد ٥ ، مارس ١٩٨٨م ، ص ٣٩ و ما بعدها.

(٢) انظر د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٨٢ و ما بعدها.

(٣) انظر د. أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص ١٧ ، ١٨ .

تعورف عليه موجبًا للإعراب[1] ويقصد النحاة بموجب الإعراب "المعاني" التي تتعاقب على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهي معان نحوية لا معجمية.

ويوضح الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أن المبتدأ والخبر " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وظن وأخواتها (...) لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعت بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب "[2] بدل هذا التبيين على أنه إذا نقد الترابط بين عنصري التركيب " العلم / نافع ، وجردا من العوامل لا للإسناد صارا عنصرين منفصلين كلا على حدة بغير معنى نحوي ، وهذا يقود إلى عدم ظهور علامة إعرابية بآخر كل عنصر منهما وذلك لأن العلامة الإعرابية علامة للمعنى وللباب النحوي وهو مما لا يتحقق في حال انفصالهما. وقد قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) في هذا السياق: "ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول " خرجَ زيدٌ " : لتعلمه (معنى خرج) ، في اللغة ومعنى (زيد)، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلامًا، وكنت لو قلت: "خرج" ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت : زيد : ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك ... كان ذلك وصوتًا تصوته سواء ، فاعرفه."[3]

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،ج١،ص ٢٩ هامش١ و د. محمد إبراهيم ، عبادة ، الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف الأسكندرية . ١٩٨٨م . ص٢١.

(٢) المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢، ص ٢٣ و ما بعدها.

(٣) دلائل الإعجاز ، دار المعرفة ، بيروت ،د.ت . ص ٣١٥ - ٣١٦

د - في معنى العامل :

أقرّ بعض النحاة أن يكون التركيب مع العامل و بأنه لا استغناء على العامل النحوي في فهم النص اللغوي وبينوا أن في وجود التركيب وجود حكمي البناء والإعراب فلا بناء أو إعراب للكلمات خارج التركيب ومن هنا كان الكلام المفيد بين المتكلم والمخاطب في إطار السياق هو موجب الإعراب، وهم قد قصدوا بموجب الإعراب تلك المعاني النحوية التي تتوارد على الاسم الواحد في نسق الجملة التامة أو الكلام المفيد كالفاعلية والمفعولية والإضافة التي هي معان نحوية لا معجمية [1] تتحقق ضمن عملية الإسناد [2] وهو ما يمكن فهمه مما ذهب إليه

---

(١) انظر الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، الطبعة العثمانية ، ١٣١٠ هـ ت ، ١ : ١٧.

(٢) الإسناد عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه : فالكلام التام المفيد يتركب من ثلاثة عناصر أساسية : المسند –المسند إليه– الإسناد فقولك : عاد المهاجر كلام تام ، وجملة مفيدة ، يصح السكوت عليها لأنها تعبر عن صورة كاملة تامة في الذهن وهي تتألف من المسند وهو (عاد) والمسند إليه وهو (المهاجر) . والإسناد وهو عملية إسناد العودة إلى المهاجر وقد رأى بعض الدارسين أن اللغات الهندوأوروبية قد اشتملت على اللفظ الدال على (الإسناد) كلفظ (أست) في الفارسية ، ولفظ (is) في الإنجليزية ، و لفظ (est) في الفرنسية ، ولفظ (ist) في الألمانية . أما في اللغة العربية فرجح الدارسون لفظ (الكينونة) "يكون" و ذلك في الاستعمالات القديمة ثم ذكروا لفظ زال عن الاستعمال واستدلوا على وجوده قديمًا بالبيت العربي.

أنت –تكون– ماجد نبيل ☆☆☆ إذا تهب شمأل بليل

ذاهبين إلى أن "تكون" في البيت زائدة لكونها لم تجر جريان (كان) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر. فحذوها على سبيل الترجيح فعل الكينونة الدال على الإسناد. ثم استغنت اللغة العربية عن فعل الكينونة واستعاضت عنه بالاستعمال الضمير (هو) الذي يطلق عليه البصريون (الأفضل) ويسميه الكوفيون (العماد) وذلك في الجمل الاسمية التي يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة نحو : الدين المعاملة دفعًا للبس النعتية فيعتمد الضمير لإزالة هذا اللبس : الدين (هو) المعاملة ، فعد بذلك تنصيصًا على لفظ الإسناد. جاء في القرآن الكريم ﴿والله هو الغني الحميد﴾ ﴿والله هو الغني وأنتم الفقراء﴾.

ثم بينوا أن أكثر الحالات الدالة على الإسناد ما ألحق المسند إليه و هو الحركة العصبية على حرف الإعراب في لفظ (المهاجرُ) بالجملة (عاد المهاجر) وهذه الحركة دليل على أن الاسم مسند إليه ، انظر د.مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٦ م ، ص ٣١ . وما بعدها.

الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) من أن المبتدأ والخبر اسمان "مجردان للإسناد والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وأن وحسبت وأخواتها (...) وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردوا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعت بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا من حيث أن الإسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومسند إليه. "(١)

إن في اشتراط النحاة القدامى التركيب إلى العامل دليلًا على أن العامل عندهم محور العلاقات بين الكلمات وبأنه مولود الحركة بين عناصر الكلام ينجر عن تغييره تغيير عن حركات أواخر الكلمات أو في اللواصق في حالات أخرى مثل التثنية والجمع والأسماء الخمسة (٢) لكنهم لاحظوا أن العلاقة بين العامل (كاسم أو فعل أو حرف).

وما يقتضيه من حركات إعرابية (رفع وجر ونصب) ليس مطردًا ، وهو ما أورده الصبان (٣) في حاشيته حين علق على مقتضى العامل و معنى الإعراب : " مقتضى العامل آي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفعالية المفعولية والإضافة العامة لما في الحرف" ثم قال :"والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" إلى أن قال : "لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني

---

(١) ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، شرح المفصل ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ت)، ج١ ، ص ٨٣.

(٢) انظر د.محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ، ص ٢٢.

(٣) هو محمد بن علي الصبان من علماء الأزهر له حاشية على (السلم) في المنطق وله أرجوزة في العروض مع شرحها، وله حاشية على شرح الأشموني (ت في حدود ٩٠٠ هـ) على الألفية في النحو وغيرها. توفي الصبان سنة ١٢٠٧ هـ. انظر ، محمد فريد وجدي ، دائرة المعارف الإسلامية ، دار المعرفة بيروت ،ط٣، ج٥ ، ص ٤٣٩ (صبا).

والأشموني هو علي بن محمد الأشموني الشافعي مؤلف الشرح المشهور على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في النحو. وهو من الكتب المقررة قراءتها بالأزهر ، م ن ، ج١ ، ص ٣٨٢ مادة (اشم).

المقتضى والإعراب والعامل" ثم قال: "و ليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو : لم يضربْ زيدٌ ".[1]

وإذا كان النحاة قد عدوا التغيير الذي يلحق أواخر الكلمات دالًا على المعاني النحوية التي تعتور الأسماء والأفعال المضارعة فإنهم أدركوا الارتباط بين العامل والمقتضى للإعراب وتغيير أواخر الكلمات (حركة الحرف الذي تلحقه الحركة الإعرابية) بأنه ليس مطردًا كما ذكرنا آنفا.

وحين نتأمل الجمل التالية :

أ- البحر هادئٌ.

ب- إن البحرَ هادئٌ.

ج- كان البحرُ هادئاً

د- ظننت البحرَ هادئاً

نلاحظ :

١- اختلاف العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل في كل جملة كما تصوره النحاة في نواسخ المبتدأ والخبر.

٢- العلاقة بين كلمتي (البحر) و(هادئ) علاقة ثابتة أساسها الإسناد.

٣- فإن كان الاختلاف ملاحظًا بينها فإنه يكمن في جهات الإسناد ويتضح ذلك كما يلي :

فإن كان الاختلاف ملاحظًا بينها فإنه يكمن في جهات الإسناد و يتضح ذلك كما يلي :

- في جملة (أ) الإسناد مطلق.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ج١ ، ص ٤٧-٤٨ انظر نظرية العامل : السعيد شنوقة ، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل ،المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص٦٦.

- في جملة (ب) الإسناد مؤكد.
- في جملة (أ) الإسناد مقيد بزمن ماض باعتبار (كان) عنصرًا لغويًّا دالًّا على الزمن و ذلك عند خلوه من الدلالة على الحدث.
- في جملة (د) الإسناد مشكوك فيه[1].

ولعله بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذي يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر في تشكيل المعاني النحوية.وقد ذكر الوراق (ت ٣٨١ هـ) أن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم"[2]، ويظهر تأثير العامل في تغيير العلاقات بين أجزاء الجملة التامة المفيدة في قول الرضي :"إن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه العمدة أو الفضلة "[3] وربما هذا هو الذي جعل النحاة يعدون الفعل أصلًا في العمل ثم حملت عليه الأسماء[4] والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها . وقد يكونوا رأوا علاقات أسماء كثيرة ترجع في أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة : كفاعل يقوم به ، أو مفعول يقوم عليه ، ومكان وزمان يتم فيهما، أو قد يقتضي ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه ، وعلى هذا ذهبوا إلى : أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، و في الحال ، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل ،

---

(١) انظر د. محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) أبو الحسن محمد عبد الله (المعروف بالوراق ت ٣٨١ هـ): العلل في النحو ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – دار الفكر دمشق، ط١، ٢٠٠٠ م، ص ٣٦ . وانظر د.محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب القاهرة ، ط٥، ١٩٩٧م، ص ٢٠١ .

(٣) الرضي الاستربادي ، شرح الكافية ١ / ٢٥.

(٤) انظر ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر،ط٢ ، ١٩٧١ م ، ص ٦١.

أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه ، ثم إن العامل في المتبوع عندهم هو العامل في التابع نحو: مررت بزيدٍ و عمرو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا سواء كان التابع معطوفًا أم نعتًا أم توكيدًا.أما البدل فبنية تكرار العامل.[1]

ويتعلق بالمشتقات ما يتعلق بالفعل لشبهها به في الدلالة على الحدث ولأنه يحل محلها وينسحب هذا على المصدر في عمله عمل فعله نحو : الطالب المجد منجز بحثه. فاسم الفاعل (منجز) يعمل عمل الفعل المشتق منه وهو مزيد الثلاثي (أنجز) ؛ ومثله المصدر في عمل فعله مثل :ضربا اللصَّ ، أي أضرب اللصَّ.[2]

وهكذا فعلامات الإعراب تشير إلى هذه المعاني النحوية التي ربطوها بالعامل مباشرة وعلى هذا الفهم صار العامل محورًا للعلاقات في اقتضائه الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ومن ثمة قالوا في تعريف الإعراب الذي عدوه من العلوم الجليلة التي خص بها العرب: " من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب : الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام و لولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام" .[3]

أو كما عرفوه : ما جيء به لبيان مقتضى العامل الذي شرحه ابن مالك :"وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبينًا المعنى الحادث فيها التركيب.[4]

وعلى الرغم من أن بعضهم قد عاب على النحويين ربط المعاني النحوية

---

(١) انظر د. محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ، ص ٢٤.

(٢) م ن ، ص ٢٤.

(٣) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، ١٩٦٣ م ، (باب ذكر ما اختصت به العرب)، ص ٤٢، و انظر الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق :د.مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، ط٥: ١٩٨٦ م ، ص ٦٩ ، الهامش ٤.

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، الأنجلو المصرية ، ط١، ١٩٧٤ م ، ج١ ، ص ٣٤.

بالعلامات الإعرابية كما صرح بذلك قطرب المستنير (ت ٢٠٦ هـ) :" لم يعرب الكلام للدالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض..."[١].

وقد ربط غيره من النحاة بين المعاني النحوية والعلامات الإعرابية وذلك بعد اختصارها في ثلاثة وجوه أو ثلاثة معان الإعراب : "فجعل من الرفع والنصب وخمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه ، والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة. أما التوابع فهي في رفعها و نصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات."[٢]

بيد أن النحاة فرقوا في هذا السياق بين أوجه الإعراب وعلامات الإعراب ، فقد قصدوا بأوجه الإعراب الحالات الإعرابية أو المواقع التي تقع فيها الكلمات وذلك كأن تكون الكلمة في موقع الفاعلية أو المفعولية أو المضاف إليه . فالمواقع أو الحالات الإعرابية ذات طابع ذهني اعتباري. أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي.

ومن خلال هذا هل يمكن أن يكون تحديد المعنى موقوفًا على العلامات الإعرابية؟ إن الواقع فيما يبدو غير ذلك إذ لا بد مع العلامة الإعرابية من قرائن أخرى تتضافر وتتعاضد لبيان ذلك المعنى والإرشاد إلى العلاقات التي تحكم الكلمات في تركيب ما.[٣] وتلك القرائن موزعة ما بين المعنوية واللفظية فالتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها مثلًا قرائن معنوية أخص مثل التعدية للمفعول به ، والغائية للمفعول لأجله والمضارع، والمعية للمفعول معه ،والمضارع بعد الواو ، والظرفية للمفعول فيه والتحديد والتوكيد للمفعول المطلق والملابسة للحال والتفسير للتمييز.

---

(١) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د.مازن المبارك ، ص ٧٠.

(٢) الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، دار الجيل بيروت ، ط٢ ، ص ١٨.

(٣) انظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص ٢٠٧.

أمّا القرائن اللفظية في السياق فمتمثلة في الصيغة والربط، والأداة، والرتبة، والمطابقة والمعنى الذي لا يتوقف إبرازه وإجلاؤه على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) أو على المستوى المعجمي وحدهما لأنهما بذلك يمداننا بـ"معنى المقال" لا غير، وبالتالي فهو فارغ من محتواه الاجتماعي والتاريخي ومعزول عما يحيط بالنص من ملابسات الحال ومقتضياته.[1]

(١) م ن، ص ٣٣٧، ٣٣٨

obeikandl.com